اثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على الائتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي : دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2017)

Impact of economic activity on direct cash credit granted by the banking sector: study in the Iraqi economy for the period (2004-2017)

م. د. عمار عبد الهادي شلال
جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد
M.Dr. Ammar Abdelhadi Shallal
Ammarda81@gmail.com

م. د. سعد عبد الكريم حماد فرحان
جامعة الانبار / كلية طب الاسنان
M . Dr . SAAD ABDELKARIM HAMMAD
Saad_85@yahoo.com

م . صبحي عبد الغفور جروان
جامعة الانبار / رئاسة الجامعة
M . Subhi Abdel Ghafour Jarwan
Su19652001@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 22/ 2 /2019 تاريخ قبول النشر 14 / 5/2019 تاريخ النشر 28 / 10/2019

المستخلص :

ان دراسة النشاط الاقتصادي من خلال نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من اهم المؤشرات التي يمكن ان يستدل بها للوقوف على واقع اي اقتصاد ، لذا ان تحليل العلاقة بينه وبين الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل القطاع المصرفي الذي يعد من ادوات السياسة النقدية له اهمية كبيرة من خلال الاسترشاد والاستدلال بنمو هذا الاقتصاد لينعكس على منح الائتمان النقدي ، اذ هدف البحث الى تحليل تطورات هذه المتغيرات وقياس العلاقة بينهما عن طريق عدد من الاختبارات واستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) لتوضيح الاثر ، وتوصل البحث الى وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي والاجمالي (GDP) والائتمان النقدي (CC) ، وان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية في الاجل القصير ، ووجود علاقة في الاجل الطويل تتجه من (GDP) الى (CC) .

***الكلمات المفتاحية** : النشاط الاقتصادي ، الائتمان النقدي المباشر الممنوح ، الناتج المحلي الاجمالي ، نموذج (ARDL) .*

Abstract:

The study of economic activity through the growth of gross domestic product, which is one of the most important indicators that can be inferred to identify the reality of any economy, so that the analysis of the relationship between him and the direct cash credit granted by the banking sector, which is a tool of monetary policy is of great importance The aim of the research was to analyze the evolution of these variables and to measure the relationship between them by means of a number of tests and the use of the self-regression model (ARDL) to clarify the effect. between the gross domestic product (GDP) cash and credit (CC), and error correction parameter is negative and significant in the short term, and the existence of a relationship in the long-term moving from (GDP) to (CC).

***Keywords**: economic activity, direct cash credit granted, gross domestic product, ARDL model .*

المقدمة :

ان الوقوف على طبيعة العلاقة بين النشاط الاقتصادي المتمثل بنمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل القطاع المصرفي يعطي تصور واضح على مدى عمق الارتباط بين المتغيرين ، اذ ان قرارات الاستثمار في اي قطاع اقتصادي لا يمكن ان تتم ما لم ينظر الى حجم الاقتصاد المراد الاستثمار فيه من حيث معدل

نمو نشاط هذا الاقتصاد ومقوماته وسماته ، وهذا ما ينعكس على قرارات القطاع المصرفي واهداف السياسة النقدية والنشاط الاقراضي للمصارف.

كما حاجة الاقتصاد العراقي للائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف الحكومية والتجارية ينبثق من واقع هذا الاقتصاد الذي يعاني من انعدام تنوع الحصول على الموارد المالية واقتصارها على ايرادات قطاع النفط الخام ، وذلك نتيجة للظروف التي مر بها من حروب وعقوبات اقتصادية واحتلال عام (2003) الذي تبعه انعدام الاستقرار الامني وفساد اداري ومالي طال كل مفاصل الاقتصاد ، فكان التوجه هو امكانية تفعيل قطاع السوق ودعمه من خلال مدفوعات نقدية عن طريق الائتمان النقدي المباشر الممنوح الذي يعد من مصادر التمويل .

ان حجم الائتمان النقدي المباشر الممنوح وحده لا يكفي للنهوض بواقع هذا الاقتصاد ما لم ينظر الى نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تساعد في تحديد حجم ونوع هذا الائتمان النقدي ، لذلك ان دراسة هذه العلاقة واستخدام نمو الناتج المحلي الاجمالي كأحد محددات الائتمان النقدي هي مهمة لخلق روابط بين القطاعات الاقتصادية يمكن التنبؤ بها لتحقيق تنمية اقتصادية .

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي الممنوح من قبل القطاع المصرفي ، ولمعرفة مدى قدرة نمو هذا الاقتصاد في ان يكون دافعاً في منح الائتمان النقدي .

مشكلة البحث :

مشكلة البحث تكمن في التساؤل الاتي :

هل ان نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق يستدل به ويعد حافزاً للقطاع المصرفي في منح الائتمان النقدي للحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص .

فرضية البحث :

يفترض البحث ان نمو الناتج المحلي الاجمالي يؤثر في اتخاذ قرارات القطاع المصرفي في منح الائتمان النقدي المباشر ، وله اثر مهم على اداء هذا الائتمان .

هدف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

1- الوقوف على ماهية نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي.

2- معرفة تطورات نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح من خلال استعراض البيانات وتحليلها

3- استخدام عدد من الاختبارات والنماذج القياسية لتحديد العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح .

منهجية البحث :

استخدم المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها ، واستخدم المنهج الكمي القياسي لتحديد العلاقة بين المتغيرات .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

الحدود الزمانية هي للمدة 2004-2017.

الحدود المكانية هي للاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث :

قسم البحث الى ثلاثة محاور وخاتمة :

المحور الاول : نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي (اطار نظري) .

المحور الثاني : تحليل تطورات نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح في العراق.

المحور الثالث : تحليل النتائج القياسية لأثر نمو النشاط الاقتصادي على الائتمان النقدي المباشر الممنوح .

1- نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي (اطار نظري)

1-1- مفهوم نمو النشاط الاقتصادي

يمكن قياس النشاط الاقتصادي للدولة باستخدام نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل كمية او قيمة السلع والخدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم ، سواء كانوا من مواطني البلد ام من الاجانب . (الوادي ، 2009: 38)

وان نمو الناتج المحلي الاجمالي يمثل معدلات زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لاقتصاد معين على مدار فترة زمنية ممتدة ، طويلة الأمد . (أوسيلفان ،2014 ، 145)

ان قراءة نشاط اي اقتصاد وما يعانيه من ظروف اقتصادية يمكن من خلال تتبع الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه ، وكثيراً ما يساعد ذلك المستثمرين واصحاب الاعمال والقطاع المصرفي على الاستدلال بواقع هذا الاقتصاد ليمكنهم من اتخاذ قرار من حيث هل هو بيئة مناسبة للاستثمار ام من عدمه .

1-2- مفهوم الائتمان النقدي

عرف الائتمان النقدي بأنه عملية تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة . (التويجري ، 2018: 4)

ويعرف ايضاً على انه الثقة التي يوليها المصرف لزبونه بإتاحته مبلغاً معيناً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه . (نور ، 2005 : 7)

وهناك اربعة عناصر اساسية للائتمان وهي : (ياس ، 2016 : 63)

1-2-1- علاقة مديونية : وجود الدائن (المقرض) ووجود المدين (المقترض) وتوفر الثقة بينهما.

1-2-2- وجود الدين : هو المبلغ النقدي الذي يعطيه الدائن للمدين ويتوجب على المدين القيام بسداده .

1-2-3- الاجل الزمني للدين : ان الفارق الزمني هو العنصر الجوهري الذي يفرق بين المعاملات الأنية والمعاملات الائتمانية الآجلة .

1-2-4- المخاطرة : هي ثمن على احتمال عدم قيام المدين بسداد دينه للدائن .

اذ يعد الائتمان المصرفي مصدراً لتمويل القطاعات الاقتصادية ، فهي في كل اقتصاد تؤدي دوراً حيوياً في تنمية النشاطات الاقتصادية المختلفة ، وهنا يبرز دور الوساطة المالية للمصارف من خلال جذب الادخار (كودائع) والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية ، فهي تلعب دوراً مهماً ذي جانبين في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تحويل مسار الاموال من الاستهلاك نحو الادخار وتوجيه هذه الاموال نحو الاستثمار من خلال منح الائتمان . (فارس ، 2005 : 20)

ولاشك ان دور المصارف في دعم عملية التنمية الاقتصادية لا يتوقف عند مرحلة توفير الاموال ، بل تبرز اهميته من خلال ضمان الاستخدام السليم بما يحقق ادامة عملية التنمية وتجاوز العوائق التي تقف في مسارها .

1-3- انواع الائتمان النقدي

هناك نوعين للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف وهما : (الجاسم ، 2015 : 2)

1-3-1- الائتمان النقدي على شكل قروض ، ويكون بعدة اشكال (قروض ، سلف ، ائتمان مالي ، اسهم ، سندات ، شراء سندات الخزينة) .

1-3-2- ائتمان تعهدي ، المصرف يقدمه الى المستفيد بدون اعطاء مبالغ نقدية وانما يكون متعهداً الى طرف ثالث بدلاً من الزبون ، وان النوع الاول هو ما سيتم دراسته في هذا البحث .

1-4- اسس منح الائتمان النقدي :

منح الائتمان النقدي من القطاع المصرفي يتم استناداً الى قواعد واسس مستقرة ومتعارف عليها وهي : (خزعل ، 2015 : 226)

1-4-1- توفير الامان لأموال المصرف : اي اطمئنان المصرف الى ان المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحدد لذلك .

1-4-2- تحقيق الربح : حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل ارباح صافية .

1-4-3- السيولة : ويقصد بها درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً ومقدرته على توظيفها.

1-4-4- الرقابة : السيطرة او الرقابة على الائتمان من خلال متابعة الزبون والتأكد من قدرته على تحقيق الارباح لتسديد ما بذمته من قروض .

ويقوم البنك المركزي بالرقابة على الائتمان لتحقيق اهداف معينة اهمها : (عبدالنبي ، 2010 : 76)

1-4-4-1- تنظيم نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة .

1-4-4-2- رسم السياسة النقدية للدولة لتحقيق الصالح العام اذ اصبحت عملية الرقابة على الائتمان اكثر اهمية بعد ألغاء قاعدة الذهب حيث اصبح من اهدافها المهمة ادارة الدورات الاقتصادية وتحقيق مستوى عالي من النشاط الاقتصادي والتوظيف ، واستقرار المبادلات الدولية ، وتشجيع النمو الاقتصادي .

وتجيز القوانين للبنك المركزي استخدام اساليب عديدة لفرض رقابة كمية (سعر اعادة الخصم ، عمليات السوق المفتوحة ، تحديد نسبة الائتمان الى الودائع ، تغيير نسبة الاحتياطي) واخرى نوعية (تحديد الهامش المطلوب في عمليات التمويل بالهامش ، تغيير سعر الفائدة على بعض انواع القروض ، الاقناع الادبي ، تحديد حصة الائتمان ، التصريح عن المخاطر المصرفية ، فرض النسب والحدود الالزامية) .

2- تحليل تطورات نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح في العراق

2-1- تطورات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق

تم تمثيل نمو النشاط الاقتصادي بقيمة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن حالة النشاط الاقتصادي للبلد ، وهو يمثل مقياس لأداء الاقتصاد ، ويوضح الجدول(1) والشكل (1) تطورات الناتج المحلي الاجمالي من حيث القيمة النقدية ومعدل النمو للمدة (2004-2017)

جدول (1) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو للمدة (2004-2017) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %
2004	47959000	
2005	64000000	33.4
2006	77367000	20.8
2007	107828000	39.3
2008	155982000	44.6
2009	139330000	-10.6
2010	159253000	14.2
2011	212254000	33.2
2012	254225490	19.7
2013	273587529	7.6
2014	258900633	-5.3
2015	191715791	-25.9
2016	203869832	2
2017	225995179	10.8

المصدر : البنك المركزي العراقي (2004-2017) احصائيات ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد .

الشكل (1) تطورات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2004- 2017)

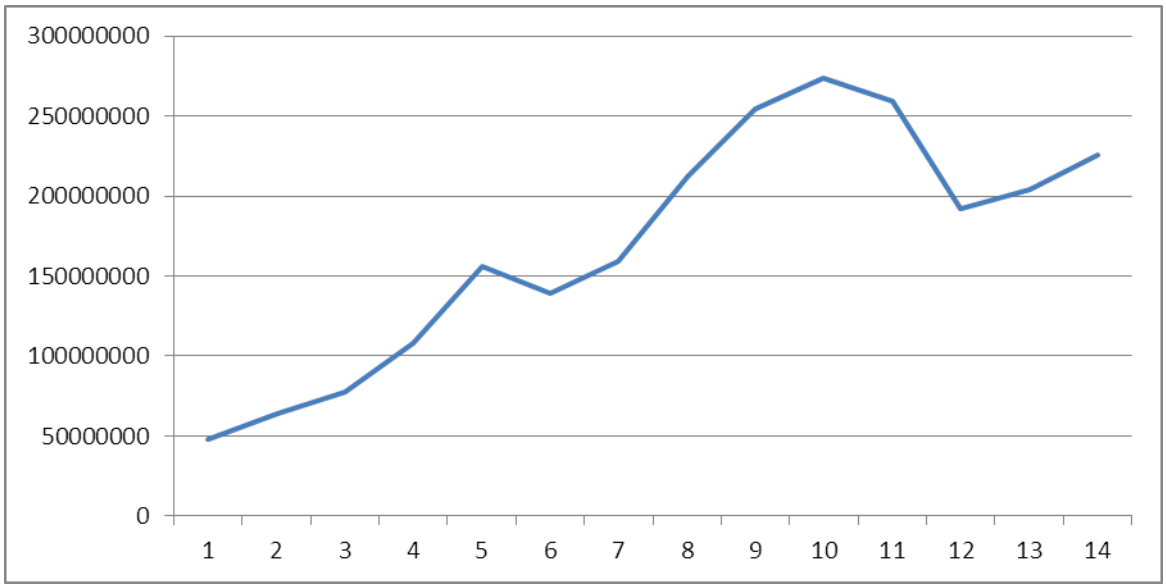

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

من الجدول (1) يمكن ملاحظة الناتج المحلي الاجمالي الذي سجل عام (2004) ما قيمته (47959000) ترليون دينار عراقي ، ليرتفع الناتج المحلي الاجمالي بعد ذلك ليكون بمقدار (155982000) ترليون دينار عراقي لعام (2008) ، لينخفض في العام الذي يليه (2009) ليكون بمقدار (139330000) ترليون دينار عراقي اي بمعدل نمو

عن العام السابق بنسبة (10.6-%) ، وهذا يعود الى تراجع نسبة مساهمة قطاع النفط الخام عالمياً ، ليأخذ الناتج المحلي والاجمالي بالتذبذب ليكون بمقدار (225995179) ترليون دينار في عام (2017) اي بمعدل نمو عن العام (2016) بنسبة (10.8%) .

يلاحظ من الجدول (1) ان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي تعرضت لصدمات اقتصادية تسببت بتذبذبات كبيرة سواء كانت ارتفاعاً ان انخفاضاً ، وهذا يعود الى الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على صادرات النفط الخام التي هي عرضة للانخفاض والارتفاع من حيث الطلب والعرض وتحديد الاسعار ، اذ شكل متوسط مساهمة هذا القطاع لمدة الدراسة (2004- 2017) في الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته (52%) .

2-2- تطورات الائتمان النقدي المباشر الممنوح في العراق

ان تتبع رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل القطاع المصرفي (مصارف تجارية ، مصارف حكومية) هو مهم لمعرفة حجمه وتطوراته ومدى فاعلية السياسة النقدية في تحقيق اهدافها من خلال هذه الاداة ، ويوضح الجدول(2) والشكل (2) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح ومعدل النمو من قبل القطاع المصرفي وحسب القطاع

جدول (2) الائتمان النقدي المباشر الممنوح ومعدل النمو وحسب القطاع للمدة (2004-2017) مليون دينار

السنوات	الائتمان النقدي المباشر الممنوح حسب القطاع (نسبة مئوية)			الائتمان النقدي المباشر الممنوح	معدل النمو %	نسبة الائتمان النقدي المباشر الممنوح من الناتج المحلي الاجمالي %
	الحكومة المركزية نسبة مئوية (%)	المؤسسات العامة نسبة مئوية (%)	القطاع الخاص نسبة مئوية (%)			
2004	1.7	22.8	75.5	824673	-	1.7
2005	7.9	36.8	55.3	1717450	108.2	2.6
2006	9.1	20.4	70.5	2664898	55.1	3.4
2007	0.4	30.6	69	3459020	29.7	3.2
2008	0.7	12.6	86.7	4587454	32.6	2.9
2009	7	11.4	81.6	5690062	24	4
2010	19.6	7.7	72.7	11221535	97.2	7
2011	36.1	8	55.9	20344076	81.2	9.5
2012	26.9	21.6	51.5	28438688	-27.1	11.1
2013	21.2	22.3	56.5	29952012	5.3	10.9
2014	24.5	23.5	52	34123067	13.9	13.1
2015	29.6	19.5	50.9	36752686	7.7	19.1
2016	31.2	20	48.8	37180123	1.1	18.2
2017	29.7	19.1	51.2	37952829	2	16.7

المصدر : البنك المركزي العراقي (2004–2017) احصائيات ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد .

الشكل (2) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح للمدة (2004–2017)

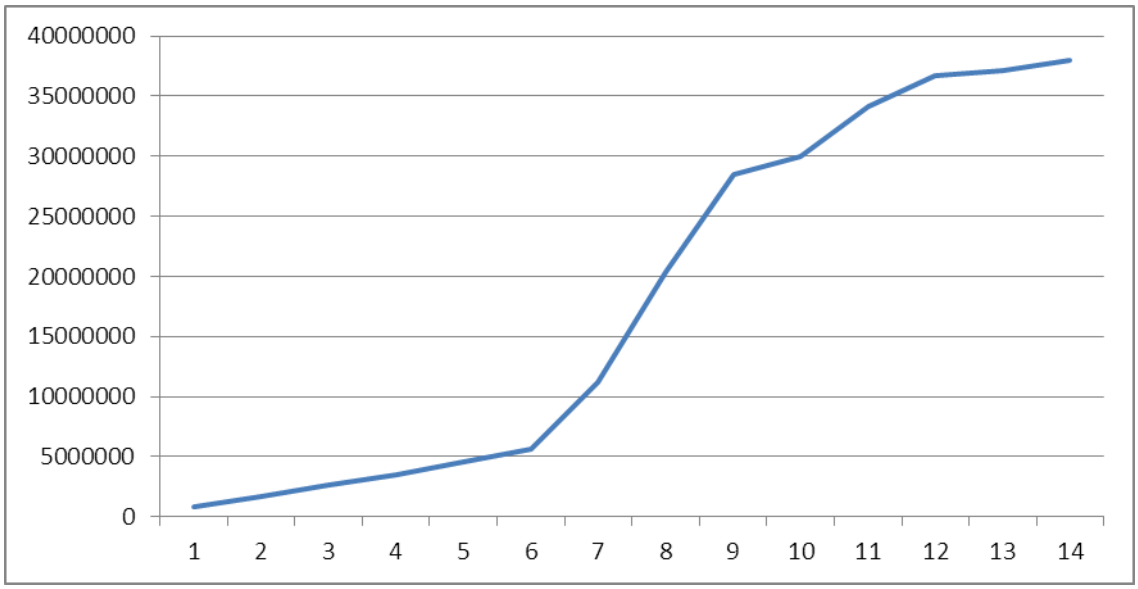

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

اذ يتضمن الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل القطاع المصرفي الاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلف والديون متأخرة التسديد والحسابات المكشوفة ، يتبين من الجدول (2) النشاط الاقراضي والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل قطاع المصارف ، اذ سجل هذا الائتمان (824673) مليار دينار عراقي ، ليرتفع في عام (2005) بمعدل نمو (108.2%) عن العام السابق ، ليأخذ بعد ذلك بالتذبذب (ارتفاع ، انخفاض) ، ليصل الى اعلى مستوى له في عام (2017) ليكون بمقدار (37952829) مليار دينار وبمعدل نمو (2%) عن العام (2016) .

من جانب آخر شكلت نسبة الائتمان النقدي الممنوح حسب القطاع النسبة الاكبر للقطاع الخاص ومن ثم الحكومة المركزية والمؤسسات المالية .

اما نسبة الائتمان النقدي المباشر الممنوح من الناتج المحلي الاجمالي كانت (1.7%) لعام (2004) لترتفع بعد ذلك الى (16.7%) لعام (2017) ، اذ ان متوسط نسبة مساهمة هذا الائتمان في الناتج المحلي الاجمالي طيلة مدة الدراسة هو (8.8%) وهذه النسبة على وفق المعايير الدولية تعد قليلة جداً بالمقارنة مع اعادة بناء اقتصاد عراقي انتاجي ، وتدني الائتمان الى هذه النسبة لا يعبر الا عن صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي للبلاد (البنك المركزي العراقي ، 2011 : 31)

ان انخفاض منح الائتمان من قبل القطاع المصرفي يعود الى ضعف الضمانات المقدمة لقاء منحه وهو امر ناجم عن تأثير مخاطر السوق النظامية ، كما ان القطاع المصرفي ينظر في منح الائتمان الى مستوى النشاط الاقتصادي للبلد وهو ان معدلات النمو تساعد وتشجع على منح ائتمان طويل الامد قادر على تحقيق انتاجية حقيقية .

لذلك نرى في دراستنا هذه ان مستوى الناتج المحلي الاجمالي هو عامل مهم ومحدد لمنح الائتمان النقدي ويستدل به من اجل منح هذا الائتمان من قبل القطاع المصرفي من اجل اتخاذ قرار منح الائتمان النقدي ، كما ان استدلال الافراد بوجود نمو اقتصادي يكون ذلك دافع للتفاؤل وتوجههم نحو الادخار للحصول على الفائدة لينعكس ذلك الى زيادة منح الائتمان النقدي .

3 – تحليل النتائج القياسية لأثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على الائتمان النقدي المباشر الممنوح

لقياس الاثر بين متغيرات الدراسة سنقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) ، إذ سيتم ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EVIEWS9) للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج .

3-1- وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج

يمكن توصيف متغيرات الدراسة بحسب الجدول الآتي:

جدول (3) توصيف متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	المدة
نمو الناتج المحلي الاجمالي	GDP	2004 – 2017
الائتمان النقدي المباشر الممنوح	CC	

المصدر: من عمل الباحثين .

3-2- طبيعة بيانات الدراسة

تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية لغرض تطبيق طرق الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية فيما إذا كانت السلسلة الزمنية طويلة طبقاً لطريقة الاقتصادي (DIS) ووفق المعادلات الآتية : (فرحان، 2018، 79)

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5 / 12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t).X_3 = Z_t + 1$$

$$X_4 = Z_t + 4.5 / 12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

إذ إن:

Zt : ترمز إلى قيمة المتغير في السنة t

Zt – 1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t

Zt + 1: ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t

X_i: القيمة الخام للربع i قبل التعديل، i = 1،2،3،4

3-3- اختبار جذر الوحدة

اختبار جذر الوحدة هو اختبار للسكون (او عدم السكون) ، اذ تم اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة وفقاً لاختبار ديكي– فوللر الموسع (ADF)، كما في الجداول (4 ، 5).

جدول (4) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات وفقاً لاختبار ديكي–فوللر الموسع (ADF) عند المستوى الاصلي

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون
GDP	ADF	-2.48553	-4.10193	-1.81563
	الاحتمالية	0.1256	0.0121	0.0664
CC	ADF	-0.7256	-1.96874	0.880802

	الاحتمالية	0.8298	0.6021	0.8957

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

جدول (5) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات وفقاً لاختبار ديكي–فوللر الموسع (ADF) عند الفرق الاول

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون
CC	ADF	−4.4369	−4.38363	−3.99429
	الاحتمالية	0.0009	0.0058	0.0002

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

نلاحظ من الجدول (4) أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات، وأن السلسلة الزمنية للائتمان النقدي المباشر الممنوح غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات واصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الاول لها، كما في الجدول (5) .

3-4- الاختبار الاولي للعلاقة بين المتغيرات

يوضح الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح .

جدول (6) نتائج التقدير الأولي للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.252511	0.155536	8.052876	0.0000
GDP(-2)	-0.0172	0.282741	-0.06083	0.9518
GDP(-3)	-0.41414	0.178165	-2.32447	0.0253
CC	-1.44E-07	6.46E-08	-2.23495	0.0311
C	5.700955	2.100844	2.713649	0.0098
R-squared	0.944626	Mean dependent var		12.96444
Adjusted R-squared	0.939089	S.D. dependent var		18.85117
S.E. of regression	4.652501	Akaike info criterion		6.017126
Sum squared resid	865.8308	Schwarz criterion		6.217867
Log likelihood	-130.385	Hannan-Quinn criter.		6.09196
F-statistic	170.591	Durbin-Watson stat		2.003891
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تشير نتائج التقدير الأولي للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع إلى أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.94) ، وأن معامل التحديد المصحح (R^{-2}) بلغ (0.93) ، مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج ، كما أن النموذج معنوي ككل حسب قيمة (F) الاحصائية.

3-5- اختبار فترة الابطاء المثلى

قبل البدء في تقدير النموذج لابد من تحديد طول الفترات الزمنية المتأخرة ، فأن وجود الكثير من المقادير في فترات زمنية متأخرة سيستهلك درجات حرية عديدة بالإضافة الى زيادة امكانية ظهور مشكلة الارتباط الذاتي المتعدد ، وايضا وجود القليل من الفترات الزمنية المتأخرة سيؤدي الى اخطاء في التوصيف . (جوجارات ،1093:2015)

ويلاحظ من الجدول (6) والشكل (3) ان النموذج الذي تم اختياره هو من الرتبة (3-0) حسب معايير مدد الابطاء المستخدمة .

جدول (6) اختبار فترة الابطاء المثلى للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
10	-127.837	6.038063	6.240812	6.113252	0.938362	ARDL(3, 0)
9	-127.635	6.074298	6.317596	6.164525	0.937321	ARDL(3, 1)
5	-127.837	6.083517	6.326816	6.173744	0.93674	ARDL(4, 0)
8	-127.619	6.119068	6.402916	6.224332	0.935671	ARDL(3, 2)
4	-127.631	6.119614	6.403462	6.224878	0.935635	ARDL(4, 1)
15	-130.762	6.125564	6.287763	6.185715	0.931357	ARDL(2, 0)
14	-130.182	6.144645	6.347394	6.219834	0.93143	ARDL(2, 1)
7	-127.617	6.164402	6.488801	6.284705	0.933892	ARDL(3, 3)
3	-127.618	6.164472	6.48887	6.284775	0.933887	ARDL(4, 2)
13	-130.152	6.188746	6.432044	6.278972	0.92972	ARDL(2, 2)
6	-127.57	6.207705	6.572653	6.343045	0.932149	ARDL(3, 4)
2	-127.615	6.209778	6.574726	6.345118	0.932008	ARDL(4, 3)
12	-130.056	6.22984	6.513688	6.335104	0.928135	ARDL(2, 3)
1	-127.565	6.252942	6.658439	6.40332	0.930169	ARDL(4, 4)
11	-130.006	6.272985	6.597383	6.393287	0.926309	ARDL(2, 4)
19	-138.594	6.481567	6.643766	6.541718	0.902005	ARDL(1, 1)
18	-138.536	6.524355	6.727104	6.599544	0.89976	ARDL(1, 2)
20	-140.707	6.532137	6.653786	6.57725	0.894759	ARDL(1, 0)
17	-138.442	6.565565	6.808864	6.655792	0.897558	ARDL(1, 3)
16	-138.414	6.609743	6.893591	6.715007	0.894923	ARDL(1, 4)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews الاصدار التاسع .

شكل (3) اختبار فترة الابطاء المثلى للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح

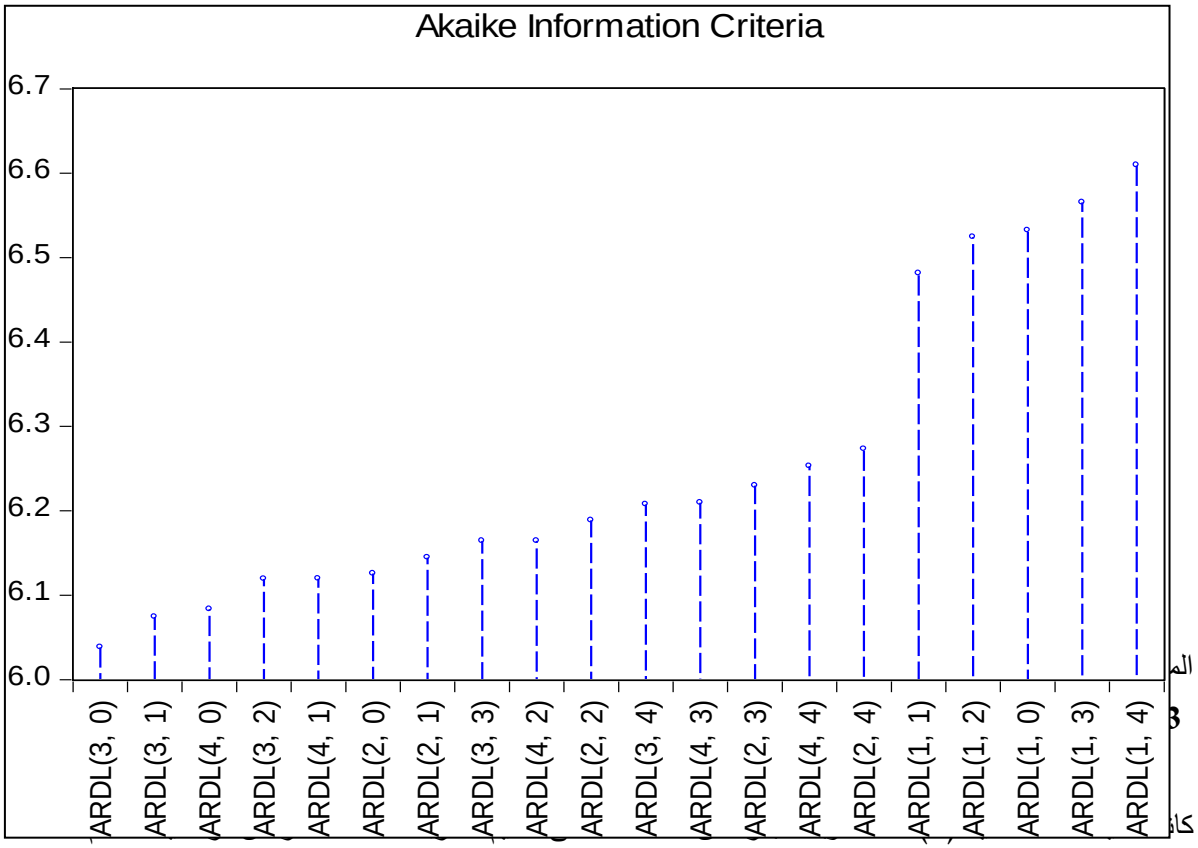

بعدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة .

والجدول (7) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

جدول (7) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.100335	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (6.100335) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (5%) وهي تساوي (7.840) ، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ، أي أن هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات خلال مدة الدراسة .

3-7- تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات ، ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ. والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.431338	0.142995	3.01646	0.0044
D(GDP(-2))	0.414139	0.178165	2.324471	0.0253
D(CC)	0.00000	0.00000	-2.23495	0.0311
CointEq(-1)	-0.17883	0.052116	-3.43135	0.0014
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CC	0.000001	0.00000	-2.96468	0.0051
C	31.87978	7.011818	4.546578	0.0000

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews9).

تشير نتائج الجدول (8) الى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي المباشر الممنوح ، إذ ان معلمة تصحيح الخطأ (-0.17883) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى أقل من (5%) ، إذ يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف بين الأجل القصير الى الأجل الطويل ، وهو ما يستلزم أن يكون سالباً ومعنوياً ، حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة ، أي الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن ، مما يعني أن اختلال التوازن يصحح خلال (17%) من الزمن ، كما تشير النتائج الى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات عند احتمالية أقل من (5%) ، كما تشير معلمات الاجل القصير الى وجدود تأثير للناتج المحلي الاجمالي على الائتمان النقدي ، وكذلك وجود علاقة في الاجل الطويل حيث بلغت (0.000001) ، وهذا يعد مطابق لفرضية البحث ، اي يفسر اتجاه العلاقة من نمو الناتج المحلي الاجمالي الى الائتمان النقدي المباشر الممنوح .

الاستنتاجات :

1- ان دراسة النشاط الاقتصادي المتمثل بنمو الناتج المحلي الاجمالي هو مهم ويعكس قدرة القطاع المصرفي على الاستدلال به لمنح الائتمان النقدي المباشر .

2- محدودية الائتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي بكافة انواعه (الحكومة المركزية ، المؤسسات العامة ، القطاع الخاص) في الاقتصاد العراقي .

3- بين اختيار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية انها ساكنة عند مستواها الاصلي للناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، وانها مستقرة عند اخذ الفرق الاول لها للائتمان النقدي المباشر الممنوح (CC).

4- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود تكامل مشترك طويل الاجل بين الناتج المحلي والاجمالي (GDP) والائتمان النقدي المباشر الممنوح (CC) إذ ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى أقل من (5%) ،

وتشير معلمات الاجل القصير الى وجود تأثير بين المتغيرين ، ووجود علاقة بين المتغيرين في الاجل الطويل تتجه من (GDP) الى (CC) .

5- ان العلاقة الاقتصادية بين نمو النشاط الاقتصادي والائتمان النقدي المباشر الممنوح يكمن في اطلاع الافراد والقطاعات الاقتصادية الاخرى على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الاجمالي يكون ذلك دافع للتفاؤل ام من عدمه لتوجههم نحو الادخار للحصول على الفائدة لينعكس ذلك على منح الائتمان النقدي المباشر .

التوصيات :

1- العمل على تحقيق الاستقرار والتوازن في النشاط الاقتصادي العراقي بتفعيل انتاجية القطاعات الاقتصادية الاخرى وعدم اقتصارها على قطاع النفط الخام الذي يعكس بيئة مناسبة للتفاؤل لأنشاء المشاريع الاقتصادية ويساعد في منح الائتمان النقدي المباشر من قبل القطاع المصرفي .

2- تشجيع القطاع المصرفي والدعوة على زيادة حجم الائتمان النقدي المباشر الممنوح ليكون اكثر فاعلية في دعم التنمية الاقتصادية .

3- البحث عن مصادر تمويل اخرى للإيرادات وعدم الاعتماد على تمويل الائتمان النقدي المباشر الممنوح ليكون داعما لتحقيق اهداف السياسة النقدية .

4- زيادة الضمانات من قبل البنك المركزي العراقي للائتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي بديلاً عن عدم استقرار النشاط الاقتصادي وحافزاً على منح الائتمان .

5- اعطاء اهمية اكبر للدور الرقابي على الائتمان النقدي المباشر الممنوح للمدين للتأكد من قدرته على تسديد ما بذمته ونجاح المشروع الممول من خلال تشكيل لجان تتابع مراحل انجاز المشروع وتوقيتات السداد .

6- تبني استراتيجية توجه الائتمان النقدي الممنوح الى النواحي الانتاجية التي تخدم الاقتصاد وتساهم في نموه .

المصادر

اولاً : الكتب

1- أوسيلفان ، شفرين ، بيريز (2014) الاقتصاد الكلي المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات ، الطبعة الاولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان .

2- جوجارات (2015) الاقتصاد القياسي ، الجزء الثاني ، دار المريخ للنشر ، الرياض.

3- عبد النبي ، محمد احمد (2010) الرقابة المصرفية ، الطبعة الاولى ، زمزم ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن .

4- الوادي ، محمود حسين ، العساف ، احمد عارف (2009) الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن .

ثانياً :البحوث والدراسات

1- التويجري ، نغم عباس عبيد ، درويش ، حسين ديكان (2018) الائتمان المصرفي ودوره في نقل اثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة 2003- 2015 ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد (10) ، العدد (1) ، جامعة بابل .

2- الجاسم ، صباح هادي (2015) تقدير العلاقة طويلة الامد بين الودائع والائتمان النقدي باستعمال نماذج انحدار التكامل ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (18) ، جامعة واسط .

3- خزعل ، نضال صاحب (2015) دور كشف التدفقات النقدية في الرقابة على الائتمان المصرفي بحث تطبيقي في مصرف الرشيد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (102) .

4- فرحان ، سعد عبدالكريم حماد (2018) اثر الاستثمار المباشر على معدل البطالة : دراسة حالة العراق للمدة 2004 – 2016 ، مجلة كلية الرشيد الجامعة ، العدد (9) .

5- ياس ، اسماء خضير ، جميل ، احمد صبحي (2016) اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004-2013 ، مجلة دنانير ، العدد (9) ، الجامعة العراقية .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

1- فارس ، هندرين حسن حسين (2005) اهمية الائتمان الايجاري في تفعيل النشاط التمويلي للجهاز المصرفي العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

2- نور ، احمد محمد حسن (2005) قياس القدرة الائتمانية في منظمات الاعمال في الاردن ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

رابعاً : التقارير والنشرات

1- البنك المركزي العراقي (2011) التقرير الاقتصادي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد .

2- البنك المركزي العراقي (2004-2017) احصائيات سنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد .